الأمم المتحدة

A/HRC/13/65

الجمعية العامة

Distr.: General
23 March 2010
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة عشرة
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال، شمس الباري*

موجز

ساد توقع عام بأن حالة حقوق الإنسان في الصومال ستتحسن نتيجة نقل مقر الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى مقديشو في أوائل عام ٢٠٠٩. غير أن حكومة الرئيس شيخ شريف واجهت تحديات ثقيلة من جانب الجماعات المعارضة الإسلامية المتشددة، وفي مقدمتها حركة الشباب وحزب الإسلام، بدأت بشن هجوم كبير من أجل السيطرة على مقديشو في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩. وأدى تكرر تبادل إطلاق قذائف الهاون بين جميع الأطراف بصورة غير دقيقة وعشوائية إلى مقتل العديد من المدنيين وجرح الكثيرين منهم، حيث سقطت القنابل على منازل المدنيين وعلى الأسواق والمساجد، وأدت كذلك إلى فرار عشرات الآلاف من العاصمة وغيرها من مناطق النزاع. وأسفرت التفسيرات المتطرفة لأحكام الشريعة من جانب الجماعات المعارضة المسلحة، لا سيما حركة الشباب وحزب الإسلام وميليشيات العشائر المحلية المسيطرة على كيسمايو، إلى إنزال عقوبات جسدية قاسية، مثل قطع الأطراف والرجم، مما يبين إلى أي مدى حل العنف محل سيادة القانون في العديد من المناطق. وتشير التقارير إلى ارتكاب انتهاكات خطيرة ضد النساء والأطفال في جميع مناطق البلد، منها تجنيد واستخدام الأطفال من جانب جميع الأطراف المتنازعة. وهناك تقارير كثيرة عن ارتكاب أعمال قتل وتشويه وعنف جنسي وقائم على نوع الجنس في سياق النزاع.

* تأخر تقديم هذا التقرير عن الموعد المحدد لكي يتضمن ما استجد من تطورات.

الرجاء إعادة الاستعمال

وكثيراً ما استهدف الإسلاميون قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي تحمي مقديشو والمنشآت الحكومية، ووقع أسوأ حادث في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ عندما قتل نائب قائد القوة إلى جانب ١٧ آخرين على الأقل من جنود قوات حفظ السلام من جراء هجمات انتحارية منسقة شُنت على قوات بعثة الاتحاد الأفريقي. ونظراً لشن قوات بعثة الاتحاد الأفريقي العديد من الهجمات الانتقامية من مناطق مدنية، مثل سوق بعكرة، وردت أنباء عن حوادث قتل للمدنيين من جراء هذه الهجمات والهجمات المضادة من جانب القوات المعارضة. كما وقعت حوادث تشريد كبيرة للسكان من العاصمة. ولا يزال الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان في جميع مناطق الصومال، بما في ذلك بونتلاند وصوماليلاند، يتعرضون لمخاطر متزايدة وتهديدات خطيرة وعمليات قتل عمد بسبب ما يقومون به من أعمال. وكان أشد هذه الهجمات إضراراً هو التفجير الانتحاري الذي وقع يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في حفل تخريج طلاب كلية الطب وقتل فيه وزراء وأطباء وصحفيون وطلاب وأساتذة في كلية الطب.

ويرحب الخبير المستقل بالقرار الذي اتخذته الحكومة مؤخراً بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل، ولكنه يؤكد من جديد قلقه إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في الصومال. ويعتقد الخبير المستقل أن المهام الرئيسية للحكومة تشمل إرساء سيادة القانون والإدارة الرشيدة في الصومال. ومن شأن ذلك أن يساعد على توليد الدعم الشعبي لجهود الحكومة في ضمان السلام والمصالحة. ويحث الخبير المستقل جميع الأطراف في النزاع على لم الشمل من أجل تحقيق السلام في الصومال، التي عانى شعبها واحداً من أسوأ أنواع العذاب في التاريخ، وهو يستحق أن يفيق منه. ويشدد الخبير المستقل على التأثير السلبي لعمليات القرصنة والهجرات المختلطة وما يتصل بها من الاتجار بالبشر في الصومال، فقد يؤدي ذلك إلى تقويض الاستقرار الهش في بونتلاند وصوماليلاند. ومن ثم، يحث الخبير المستقل المجتمع الدولي على التعامل مع الحقائق الفعلية لهذه الظواهر من منظور شامل؛ ويشدد على الحاجة العاجلة إلى إنشاء آلية مناسبة لمكافحة الإفلات من العقاب ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب المحتملة والانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني، ويوصي الأمم المتحدة بنقل مركز أنشطتها من نيروبي إلى مناطق آمنة في الصومال؛ ويحث المجتمع الدولي على تقديم الأموال اللازمة إلى الحكومة وإلى الأمم المتحدة بما يمكنهما من الوفاء بشتى التزاماتهما.

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمـــة	١-٣	٤
ثانياً –	الاجتماعات وجمع المعلومات	٤-٣٦	٤
	ألف– الاجتماعات المعقودة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية	٤-١٠	٤
	باء – الاجتماعات مع مسؤولي الأمم المتحدة وغيرهم	١١-٣٠	٦
	جيم– الاجتماعات مع اللاجئين في داداب، بكينيا	٣١-٣٦	١٠
ثالثاً –	التطورات في المجالات السياسية والأمنية والإنسانية	٣٧-٤٤	١١
	ألف– التطورات السياسية	٣٧-٣٩	١١
	باء – الوضع الأمني	٤٠-٤٢	١٢
	جيم– الوضع الإنساني	٤٣-٤٤	١٣
رابعاً –	حالة حقوق الإنسان في المنطقة الجنوبية الوسطى	٤٥-٥٧	١٤
	ألف– الحق في الحياة والسلامة البدنية	٤٨-٥٠	١٤
	باء – حرية الرأي والتعبير	٥١-٥٢	١٥
	جيم– العنف ضد المرأة	٥٣-٥٥	١٥
	دال – حقوق الأطفال	٥٦-٥٧	١٦
خامساً –	حالة حقوق الإنسان في بونتلاند	٥٨-٦٧	١٧
	ألف– اجتماع مع حكومة بونتلاند	٥٨-٦٣	١٧
	باء – تعليقات عامة بشأن حالة حقوق الإنسان في بونتلاند	٦٤-٦٧	١٨
سادساً –	حالة حقوق الإنسان في صوماليلاند	٦٨-٧٤	١٩
	ألف– فرص الوصول إلى العدالة وسيادة القانون	٦٩-٧١	٢٠
	باء – انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها لجان الأمن الإقليمية	٧٢-٧٣	٢٠
	جيم– الحاجة إلى بناء القدرات	٧٤	٢١
سابعاً –	الملاحظات المتعلقة بالحالة في الصومال	٧٥-٨٦	٢١
ثامناً –	التوصيات	٨٧-١٠٩	٢٤
	ألف– للحكومة الاتحادية الانتقالية	٨٧-٩٥	٢٤
	باء – لسلطات صوماليلاند	٩٦	٢٦
	جيم– لسلطات بونتلاند	٩٧	٢٦
	دال – لجماعات المعارضة	٩٨	٢٦
	هاء – للأمم المتحدة	٩٩-١٠٤	٢٧
	واو – للمجتمع الدولي	١٠٥-١٠٧	٢٨
	زاي– للاتحاد الأفريقي/بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال	١٠٨-١٠٩	٢٩

أولاً – مقدمة

١- يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٦/١٢ الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الذي أعرب فيه المجلس عن قلقه العميق إزاء حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني في الصومال، وجدد فيه ولاية الخبير المستقل لمدة عام، وطلب إليه أن يقدم تقريراً عن هذا الوضع إلى الدورة الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٠. ولبلوغ هذه الغاية، قام الخبير المستقل بزيارته الميدانية الرابعة إلى كينيا والصومال خلال الفترة من ١٢ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، حيث زار كلاً من هيرجيسة في صوماليلاند، وبوساسو وغاروي في بونتلاند. وخلال زيارته لكينيا، عقد الخبير المستقل اجتماعات في نيروبي، وزار مخيمات اللاجئين في داداب. ولكن من المؤسف أنه لم يتمكن من زيارة مقديشو والمناطق الواقعة في جنوب وسط الصومال.

٢- ولعل من الجدير بالذكر أن الخبير المستقل كان قد قدم تقريره الثالث إلى المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ويغطي هذا التقرير الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ إلى شباط/فبراير ٢٠١٠. ويرتكز على الاجتماعات التي عقدها الخبير المستقل مع أصحاب المصلحة الصوماليين، وأعضاء الحكومة الاتحادية الانتقالية وأعضاء البرلمان، ومنظمات المجتمع المدني، واللاجئين، وموظفي الأمم المتحدة.

٣- ويعرب الخبير المستقل عن امتنانه لجميع من شاركوا في المناقشات، وكذلك للعاملين في كل من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، لما قدموه من كرم ضيافة ودعم لوجستي خلال إقامته في نيروبي وأثناء زياراته إلى هيرجيسة وبوساسو وغاروي.

ثانياً – الاجتماعات وجمع المعلومات

ألف – الاجتماعات المعقودة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية

٤- أتاحت زيارة رئيس الصومال إلى نيروبي، خلال فترة وجود الخبير المستقل في المدينة، فرصة لقاء الخبير المستقل بالرئيس لأول مرة منذ تولي الأخير مقاليد الحكم. كما عقد الخبير المستقل لقاءات منفصلة مع وزيرة الشؤون الجنسانية والمرأة وشؤون الأسرة، السيدة فوزية محمد شيخ، التي تتولى أيضاً مهام نقطة الاتصال المعنية بحقوق الإنسان، وكذلك مع وزير المالية ونائب رئيس الوزراء، شريف حسن شيخ عدن. ويعرب الخبير عن امتنانه لهما لموافقتهما على مقابلته رغم ضيق وقتهما.

٥- وأعرب الخبير المستقل للرئيس عن بواعث قلقه إزاء استمرار انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني في الصومال، وأكد على أهمية دور الحكومة في حماية السكان. فرغم محدودية موارد الحكومة وقدراتها، من الضروري لها أن تظهر عزمها وقدرتها، رغم ذلك، على إنقاذ البلد من النزاع وإحلال السلام والمصالحة والتعافي، والتزامها بذلك.

٦- وشاطر الرئيس الخبير المستقل شواغله، ولكنه أكد أن حكومته تواجه تحديات كثيرة. وقال إن انتهاك حقوق الإنسان سيتواصل ما لم تتوقف الحرب في الصومال، ويحل السلام والاستقرار بالبلد. ولذا فإن الحاجة الأولية لبلده تتمثل في تحسين الوضع الأمني؛ وهذا بدوره سيضمن حماية السكان وتعزيز حقوق الإنسان المكفولة لهم. وثمة حاجة أيضاً إلى بناء قدرات الحكومة على الوفاء بمسؤولياتها المختلفة. فالحكومة تحتاج إلى مزيد من القوات لإنهاء التمرد، وكذلك إلى دعم المجتمع الدولي، المالي والتقني على حد سواء.

٧- وأيد كل من وزيرة الشؤون الجنسانية والمرأة وشؤون الأسرة ووزير المالية آراء الرئيس. فقد أكدا أن الحكومة تنتظر وفاء المجتمع الدولي بتعهداته التي أعلنها في المؤتمر الدولي المعني بالصومال المعقود في بروكسل في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بتمويل الأنشطة الحكومية.

٨- وتأمل الحكومة أن تتحول الدفة سريعاً في الحرب ضد العناصر المناوئة للحكومة، لا سيما حركة الشباب. فالحكومة تعكف على زيادة عدد الجنود في قوات الأمن وعلى تدريبهم تدريباً مناسباً؛ وجرى بالفعل تدريب بعض الجنود في البلدان المجاورة. غير أن جهود الحكومة تتعثر بسبب نقص الموارد، بل أحياناً ما تعجز عن دفع رواتب الجنود أو إعطائهم بدل الطعام المناسب. ومع ذلك، تأمل الحكومة في القضاء على العدو في المستقبل القريب.

٩- ولدى الحكومة خطط لتحسين نظام التعليم والصحة في البلد؛ فمثلاً، تأمل الحكومة في افتتاح مزيد من المؤسسات التعليمية، بما في ذلك داخل مخيمات المشردين داخلياً. فمن شأن هذه المؤسسات أن تساعد على منع أطفال المخيمات من الانضمام إلى حركة الشباب. ونظراً للصعوبات المالية التي يواجهها العديد من السكان وحاجتهم إلى العيش في بلد مزقته الحرب، فإن السبب الرئيسي لانضمام الأطفال إلى حركة الشباب هو إطعام أنفسهم ومساعدة أسرهم. وتستغل حركة الشباب هذا الوضع في تجنيد أطفال الأسر الفقيرة عن طريق تقديم المال إليها. كما تعمل الحكومة على توفير وظائف في مخيمات المشردين داخلياً بحيث تتمكن الأسر من الإنفاق على أطفالها بدلاً من إرسالهم للانضمام إلى القوات المعارضة. كما تسعى الحكومة إلى إعادة المشردين داخلياً إلى ديارهم.

١٠- وتعتقد الحكومة أن حركة الشباب تفقد سريعاً ثقة السكان بها، لا سيما بعد التفجير الانتحاري في فندق شامو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الذي قُتل فيه أناس وأطفال أبرياء. وشاهد السكان كيف تدمّر حركة الشباب المساجد، وتهاجم رموز الثقافة الصوفية الأصلية، وتقتل الناس باسم الجهاد. إن حركة الشباب تزرع الخوف في عقول السكان في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وهي تحصل على دعم من تنظيم القاعدة ومن عناصر

إجرامية أخرى أجنبية غير مشهورة. وتفكر الحكومة في إنشاء محاكم لحقوق الإنسان تساعد السكان على متابعة قضاياهم ضد منتهكي حقوق الإنسان. وقد أظهر عزل الحكومة قيادات قوات الأمن والشرطة عزمها تطهير جهاز الإدارة. ويجري حالياً التصديق على اتفاقية حقوق الطفل.

باء – الاجتماعات مع مسؤولي الأمم المتحدة وغيرهم

١١- ثمة توافق عام في الآراء بين مسؤولي الأمم المتحدة على أن بقاء الحكومة الاتحادية الانتقالية لمدة عام في ظل وضع أمني بالغ الصعوبة هو في ذاته إنجاز كبير. وقد اتخذت الحكومة عدداً من المبادرات، مما يشير إلى أنها بدأت تضطلع بمهام الدولة على نحو جاد. وتشمل هذه المبادرات: نقل مقر الحكومة الجديدة إلى مقديشو؛ ووضع ميزانية سنوية للصومال لأول مرة منذ سنوات؛ وتحصيل الإيرادات داخلياً؛ وإطلاق محطة إذاعية، وما إلى ذلك.

١٢- وبالإضافة إلى ذلك، التمست الحكومة الحوار والمصالحة مع القوات المعارضة المسلحة. وتحقّق نجاح جزئي في هذا الصدد، ولكنه لا يكفي لتحويل مجرى الأمور على الساحة السياسية. ويمكن القول إن هذا النهج وما صاحبه من قدرة الحكومة على مواجهة وصد الهجمات العسكرية للقوات المسلحة المعارضة قد نجحا في كسر شوكة الفكر الأيديولوجي للمتطرفين الدينيين الذين يسعون إلى الإطاحة بالحكومة. وقد أعدّت الحكومة مجموعة من الوثائق تضمنت سياسة الحكومة بشأن المصالحة والاتصال بالناس وبالقوات المعارضة، وتطوير مؤسسات قطاع الأمن، ووضع آلية للتنسيق مع المجتمع الدولي. وقد عرضتها الحكومة على اجتماع فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال المعقود في جدة، بالمملكة العربية السعودية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويبيّن إعداد هذه الوثائق مدى ما بلغته الحكومة من نضج.

١٣- وتشارك الحكومة في تسريع عملية المواءمة والإدماج مع جماعة أهل السنة، كما أنها تقرّب عملية المصالحة إلى المستوى المحلي وتشرك مختلف قطاعات المجتمع، بما في ذلك المغتربون، عن طريق الإبلاغ عن برامج الحكومة وأولوياتها وتوضيحها. كما أعلنت الحكومة استعدادها للاتصال بجميع الجماعات المعارضة المسلحة الراغبة في المصالحة، والتفاوض معها. ويتطلب كل ذلك وقتاً حتى يؤتي ثماره. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه للحكومة، والأهم من ذلك أن يقدّم المساعدة المالية وغير المالية التي تحتاجها الحكومة لكي تنجح في هذا الصدد.

١٤- ويمثل افتقار الحكومة إلى الدعم الضروري من المجتمع الدولي باعث قلق خطير، وهو يهدد بقاء الحكومة. كما أن الاقتتال فيما بين جماعات مختلفة داخل الحكومة الاتحادية الانتقالية يمثل باعث قلق آخر. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر نظرة جادة إلى إعلان حركة

الشباب تأييد المتمردين من جماعة الحوثيين الشيعية في اليمن. فمن شأن إكساب التراع الصومالي الطابع الإقليمي وتدويله أن يؤثر سريعاً في جميع بلدان القرن الأفريقي.

١٥- ولن يمكن استعادة السلام والأمن في الصومال إذا ما راقبنا في سلبية تدهور الوضع الأمني والإنساني. فأية سياسة لمجرد حصر الهجمات ضد مقديشو لن يكتب لها البقاء طويلاً. ويجب مساعدة الحكومة على الإسراع بتعزيز قدرتها على حماية المدنيين - بمن في ذلك النساء والأطفال والمشردون داخلياً والأقليات - من موجة العنف ومن الفرض القاسي لأحكام الشريعة من جانب القوات الإسلامية (مما يفضي إلى معاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة كل يوم).

١٦- وثمة تطور جديد في القتال بين قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وبين حركة الشباب، هو اكتساب الأخيرة الطابع الاحترافي والدولي نتيجة تدفق المجاهدين الأجانب من أفغانستان وباكستان وبلدان الخليج. وتشير التقارير إلى أن المجاهدين الخارجيين يتسلمون زمام الأمور من المجاهدين الصوماليين الوطنيين. ويقال إن التفجير الذي جرى في فندق شامو في مقديشو خلال حفل تخريج طلاب كلية الطب قد أحدث شرخاً داخل الحركة. وثمة تقارير تشير إلى أن هذا الهجوم شنه محاربون أجانب على غير إرادة الوطنيين الصوماليين.

١٧- وهناك تقارير موثوقة تشير إلى أن معسكرات تدريب المجاهدين جيدة التنظيم، وأن صغار الشباب يجنّدون من المدارس الدينية لتدريبهم وإلحاقهم بالمقاتلين. وثمة بعد مروّع جديد للتراع، هو إشراك صغار الشباب من الصوماليين المقيمين خارج البلد، لا سيما في مدينة منيابوليس بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن بلدان الشمال الأوروبي. ومما يبعث على القلق أن مرتكبي الهجومين الأخيرين هم من الشتات، وأن من يقفون وراء هذين الهجومين لم يترددوا في إعلان مسؤوليتهم عما قاموا به من أعمال. وربما تهدف هذه الاستراتيجية الجديدة لحركة الشباب إلى إحلال المجاهدين الأجانب محل القادة المحليين والمنتمين إلى العشائر، مما قد يعمّق الشرخ داخل الحركة الإسلامية المتشددة.

١٨- وتركز حركة الشباب على توفير الاحتياجات التدريبية لجنودها أكثر مما تفعل الحكومة الاتحادية الانتقالية. كما أن معسكرات تدريب الشباب الصومالي التابعة للحركة أكثر تنظيماً. ولا يقبض جنود الحكومة رواتبهم بشكل منتظم، بل إن بعضهم ينامون تحت الأشجار. وثمة حاجة إلى مزيد من القوات للدفاع عن مقديشو بشكل سليم. ولتحقيق ذلك فقط، لن يكون هدف الحكومة الطويل الأجل المقترح بتوفير ١٠ ٠٠٠ جندي وشيكاً كافياً، ما لم يقدّم دعم من العشائر الرئيسية.

١٩- ويلزم مزيد من التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة وداخلها. ويشعر البعض أن التزام الأمم المتحدة إزاء شعب الصومال يمكن أن يتجلّى بشكل أفضل إذا نقلت مكاتبها المعنية بالصومال من نيروبي إلى الصومال نفسها. وثمة تطور إيجابي آخر في هذا الصدد، هو ما أجرته مؤخراً إدارة شؤون السلامة والأمن من تقييم لعملية النقل المحتمل لمكتب الأمم المتحدة

إلى مقديشو وتحديد منطقة في عاصمة الصومال يمكن أن يقام فيها مجمع للأمم المتحدة بالقرب من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة أن تتجنب ما يطلق عليه "متلازمة نيروبي"، وهذا يعني أن عمليات الأمم المتحدة من أجل الصومال، المرتكزة في نيروبي، تجرى بالفعل من أجل الصومال وليس في الصومال.

٢٠- وعلى الجانب الإنساني وجانب حقوق الإنسان، وأصبح وضع النساء والأطفال أكثر تقلقلاً، حيث يتحملون النصيب الأوفر من تبعات النزاع الصومالي. ويعدّ معدّل وفيات الأمومة في الصومال واحداً من أعلى المعدلات في العالم (يتراوح بين ١٤ و١٧ في المائة)، وذلك بسبب تفكك المؤسسات الطبية العامة هناك. ويصل معدل الأمية بين النساء إلى نحو ١٢-١٤ في المائة، في حين أن ٨٠ في المائة من الفتيات يتزوجن في سن مبكرة. ورغم أن الدستور الصومالي لعام ١٩٩١ يجرّم عمليات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، لا يزال ٩٧ في المائة من الفتيات الصغيرات يتعرضن لهذه العمليات.

٢١- ولا تتوافر إحصاءات موثوقة بشأن العنف ضد النساء. وتبيّن حالات العنف القائم على نوع الجنس التي سجلتها المنظمات النسائية وبرامج الدعم وغيرها تزايد الإبلاغ عن حالات الاغتصاب في بعض المناطق، رغم أن ذلك قد يعزى جزئياً إلى تزايد الرغبة في الإبلاغ. ونظرا لأن النساء الصوماليات أكثر حركة في الأسواق، حيث يجب عليهن كسب الرزق ودعم أسرهن، فإنهن يتعرضن لأوضاع محفوفة بالمخاطر. وغالباً ما تقع النساء ضحية الاغتصاب على يد أمراء الحرب.

٢٢- وينبغي لأي اتفاق سلام يُعقد في الصومال أن يراعي المرأة بشكل أكبر. فلا ينبغي أن يُسمح بأي عفو عن العنف ضد المرأة، الذي يعد من قبيل الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، عملاً بقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ و١٨٢٠. وعادة ما تقع النساء ضحايا للاقتتال الداخلي بين العشائر. وقد حان الوقت لأن تكون المرأة محوراً لعملية السلام. وينبغي للحكومة أن تعلن سياسة واضحة لحماية النساء والأطفال.

٢٣- ويتمثل باعث القلق الرئيسي المتعلق بالأطفال في تجنيدهم من جانب جميع الأطراف المتنازعة. ومع ذلك، حدثت بعض التطورات الإيجابية. فرغم افتقاد الأمن في المنطقة الجنوبية الوسطى، وصلت أيام صحة الطفل، التي تنظمها اليونيسيف، لأول مرة على الإطلاق، إلى الأطفال والنساء في ممر أفغوي الشائن الذي يعتبر أكثر مستوطنات الأشخاص المشردين داخلياً كثافة في العالم، ووصلت كذلك إلى ستة أحياء في مقديشو. وجرى في عام ٢٠٠٩ تطعيم حوالي مليون طفل صومالي، وهو ما لم يكن ممكناً دون تعاون الجميع، بما فيهم القوات المعارضة.

٢٤- وفي منتصف عام ٢٠٠٩، التحق أكثر من ٠٠٠ ١١ طفل بالمدارس المجتمعية في مقديشو، و٠٠٠ ٣٣ طفل في ممر أفغوي، وهما أكثر منطقتين تضررتا من الحرب في الصومال. ويمثل ذلك زيادة مقدارها ١٠٠ في المائة في معدل الالتحاق منذ نهاية عام ٢٠٠٨،

وهو ما تحقق أساساً نتيجة تعاون معظم الأطراف الفاعلة المعنية. وهناك أيضاً دعم مجتمعي كبير يقدم لأنشطة اليونيسيف، حتى في المناطق المتضررة من الحرب. وتبيّن هذه التجربة أن النُهُج المجتمعية تحظى بفرصة نجاح أكبر في الصومال. ولذلك، ثمة حاجة إلى إشراك السكان والمجتمع المدني في إيجاد حلول للمشاكل القديمة الأزل التي يعاني منها البلد.

٢٥- وتعد أن التطورات المتعلقة بالأمن الغذائي، لا سيما فيما يتعلق بالجفاف المنتشر في بعض أجزاء المنطقة الجنوبية الوسطى، مبعث قلق خطير. ويتفاقم الوضع من جرّاء القيود التي تفرضها حركة الشباب على برنامج الأغذية العالمي، مما أدى إلى تعليق عمليات برنامج المساعدة الإنسانية إلى السكان الضعفاء. وقد أدى إلى تعليق هذه العمليات الهجوم الذي شنته حركة الشباب على مكتبي برنامج الأغذية العالمي في آب/أغسطس ٢٠٠٩ في كل من بوالي وواجد، حيث كان يعمل سبعة موظفين دوليين. وبعد ذلك، واصل برنامج الأغذية العالمي العمل اعتماداً على الموظفين الوطنيين فقط؛ غير أن التطورات الجديدة سرعان ما أدّت إلى انسحابهم أيضاً.

٢٦- وبعد هذا الحادث، أصدرت حركة الشباب قائمة طلبات تتضمن ١١ بنداً، منها عدد من القيود الواجب فرضها على السكان المحليين. وتشمل هذه القيود حظر عمل النساء للأمم المتحدة، ودفع مبلغ ٣٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة كل ستة أشهر لتوفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة. وقد رفضت الأمم المتحدة ككل هذه الشروط. ونتيجة لذلك، أصدرت هيئة الشورى المركزية لحركة الشباب توجيهاً ينص على عدم السماح بدخول أي غذاء من الخارج، اعتباراً من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، وأن يُسمح فقط بالغذاء المشترى محلياً. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قرر برنامج الأغذية العالمي تعليق عملياته في المنطقة الجنوبية الوسطى.

٢٧- وثمة تطور مهم خلال الأشهر الأخيرة هو ظهور ديناميات جماعية جديدة للقوات الإسلامية. ويمثل النزاع بين الديناميات العشائرية والمذهب الصوفي الإسلامي المعتدل، من جانب، وبين المذهب الوهابي/السلفي المتشدد الذي يفرضه الجهاديون الذين أتوا من خارج البلد في المناطق الحضرية، من جانب آخر، عناصر مهمة يجب أخذها في الاعتبار لفهم الوضع الناشئ في جنوب وسط الصومال.

٢٨- وهناك بعدان جديدان أدخلتهما القوات الإسلامية إلى النزاع في الصومال: فعناصر الجهاد الدولية في الصومال يجري ربطها بالتمرّد الذي يقوده الحوثيون في اليمن وبكتيبة القدس في فلسطين؛ كما يجري استخدام الجهاد كأداة سياسية، وإضفاء الصبغة الاحترافية على العمليات التي تقوم بها حركة الشباب. فعملياتها يخطط لها سلفاً بطريقة جيدة وتنفّذ بمزيد من الدقة والوحشية. ولم يكن هذا الاحتراف موجوداً في عام ٢٠٠٨.

٢٩- ويبدو أن حركة الشباب لا تعمل فحسب داخل نظام العشائر التقليدي في الصومال، وإنما تعمل أيضاً على استيعاب الأقليات التي تفتقر إلى الحماية التي تقدمها العشائر

الرئيسية. كما تدعو الحركة إلى الزواج بين أشخاص من إثنيات مختلفة. ويسيطر حليفها حزب الإسلام على طرق الوصول إلى ممر أفغوي. كما يسيطر الحزب على مدينة كيسمايو الساحلية، ويعتمد في توليد دخله على فرض الضرائب والرسوم المحلية على تجارة القات الدولية. وتختلف علاقة حركة الشباب بالسكان المحليين من مكان إلى آخر. فرغم نجاحها في كسب تأييد السكان المحليين في العديد من المناطق، فإن تفسيرها المتطرف لأحكام الشريعة (ومنها إنزال العقوبة البدنية بعد إجراءات موجزة أو دون إجراءات، وفرض أشد القواعد صرامة فيما يتعلق باللباس) قد حال دون تعاطف النساء بوجه خاص مع الحركة. واستولت حركة الشباب على ممتلكات وأماكن عمل الأمم المتحدة في العديد من المناطق، كما تتاجر بمعداتها. وثمة مؤشرات على أن حركة الشباب تفتقر إلى السيولة النقدية.

٣٠- ومن شأن إضفاء الصبغة الإقليمية والدولية على النزاع الصومالي نتيجة دخول عناصر القاعدة وتأثير أنشطة القرصنة في بونتلاند أن يهدد السلام والأمن الدوليين. ولقد أصبحت الصومال بالنسبة إلى اليمن مثل باكستان بالنسبة إلى أفغانستان.

جيم - الاجتماعات مع اللاجئين في داداب، بكينيا

٣١- كانت محادثات الخبير المستقل مع اللاجئين الذين وصلوا حديثاً من الصومال في مخيم اللاجئين في داداب هي، مثلما سبق، المصدر الرئيسي لمعلوماته المباشرة عن الوضع في مقديشو والمنطقة الجنوبية الوسطى. وكان المصدر الآخر المشردين داخلياً الذين وصلوا حديثاً إلى بوساسو، في بونتلاند.

٣٢- وأعرب اللاجئون أثناء زيارات الخبير السابقة إلى مخيمات داداب عن آراء أكثر إيجابية بشأن الإسلاميين المتشددين. فقد صُدم الخبير أثناء زيارته بالغضب الذي يشعر به اللاجئون تجاه هؤلاء الإسلاميين. وكانت النساء أكثر صراحة في معارضة تفسيرهم المتشدد لأحكام الشريعة، ومعارضة العقوبات البدنية - ومنها الجلد وبتر الأطراف - ومطالبة النساء بتغطية وجوههن تماماً. وشعرت النساء أن هذا التفسير يتعارض مع ثقافة الصومال ومع الإسلام الذي يألفنه. ولذلك، فإنهن لا يرون الآن بديلاً للحكومة الاتحادية الانتقالية. وإذا سيطرت حركة الشباب على مقديشو والمنطقة الجنوبية الوسطى، فلن يعود أي من المشردين داخلياً إلى تلك المناطق. وكان كثيرون قد فرّوا من هذه المنطقة لحماية أطفالهم من التجنيد القسري من جانب الإسلاميين. كما أنهم يحذرون من أن تجنيد الأطفال يمكن أن ينتشر في مخيمات اللاجئين.

٣٣- ودعا اللاجئون الذين تحدث إليهم الخبير المستقل المجتمع الدولي إلى تقديم مزيد من الدعم العسكري والمالي إلى الحكومة. كما حثوا الخبير على العمل على توفير الدعم للحكومة كي توفر فرص عمل في الصومال، الأمر الذي سيخفف من وطأة الوضع بالنسبة إلى السكان.

٣٤- كما دعا اللاجئون إلى توفير فرص التعليم العالي لصغار الشباب والفتيات الذين أتموا تعليمهم الثانوي في المخيمات. وفي هذا الصدد، لاحظ الخبير المستقل مع التقدير أن الدائرة الجامعية العالمية في كندا، عملاً بتوصيته السابقة، وفرت ٢٨ منحة دراسية إلى اللاجئين الصوماليين في عام ٢٠٠٩. وبالمثل، قدمت ماليزيا ومصر إلى الحكومة عدداً من المنح الدراسية للطلاب الصوماليين.

٣٥- وعلى غرار ما جرى في الماضي، شدّد اللاجئون مرة أخرى على أهمية المشاركة في عملية السلام. وقد سرّ الخبير المستقل ما قاله اللاجئون الصوماليون من أنهم، رغم معاناة بلدهم من الحرب والعنف، يمارسون الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في المخيمات، حيث انتُخب ممثلون من داخل المجتمعات وتُتخذ جميع القرارات بعد مناقشات حرة ونزيهة قبل اعتمادها من جانب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

٣٦- وتشير تقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى وجود نحو ٣١٠ ٠٠٠ لاجئ صومالي حالياً في كينيا (إضافة إلى ١٦٣ ٠٠٠ آخرين في اليمن، ونحو ١٠٠ ٠٠٠ في جيبوتي وإثيوبيا وإريتريا وأوغندا، وغيرها). ولم يتوقف توافد لاجئين جدد إلى كينيا دون هوادة، رغم أن عددهم أقل من مثيله منذ عام مضى. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وصل نحو ٣ ٣٢٩ لاجئاً إلى كينيا في حين بلغ هذا الرقم ٨ ٨٩٤ لاجئاً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (وصل ٢ ١٣٤ لاجئاً إلى اليمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩). وكان السبب الرئيسي الذي ذكره اللاجئون لالتماسهم اللجوء خارج البلد هو انعدام الأمن.

ثالثاً - التطورات في المجالات السياسية والأمنية والإنسانية

ألف - التطورات السياسية

٣٧- احتفلت الحكومة الاتحادية الانتقالية في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بمرور عام على وجودها كحكومة وحدة وطنية في مقديشو. وفي تلك المناسبة، سلّط الرئيس الضوء على إنجازات المؤسسات الاتحادية الانتقالية، مشيراً إلى تحقيق تقدم كبير نحو إعادة إنشاء قوات الأمن الصومالية وبناء قدراتها. وأعلن الرئيس خطط الحكومة لعام ٢٠١٠، وتشمل تعزيز المؤسسات التي تقدم الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة. وكرر دعوته إلى جميع الصوماليين بالانضمام إلى عملية السلام.

٣٨- وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اجتمعت في نيروبي اللجنة الرفيعة المستوى، المنشأة بموجب عملية السلام في جيبوتي، برئاسة مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال. وترأس الوفد الصومالي رئيس الوزراء. وناقش المشاركون مبادرات الحكومة في إشراك

الجماعات التي لا تزال خارج عملية السلام. كما ناقشوا إعداد الحكومة لميزانية مدتها ستة أشهر، وجهود الحكومة في تمويل بعض برامجها من مواردها الذاتية. وأكد المشاركون أهمية الدور الحاسم للاستقرار الأمني كشرط لا غنى عنه لنجاح تنفيذ البرامج الإنسانية وبرامج التعافي في البلد. كما رحب الاجتماع بالوثائق التي كانت الحكومة قد أعدتها من أجل اجتماع فريق الاتصال الدولي الذي عُقد بعد ذلك في جدّة، بالمملكة العربية السعودية، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامي والمملكة العربية السعودية. وحضر الاجتماع أكثر من ١٢٠ مندوباً يمثلون الحكومات والمؤسسات.

٣٩- وفي إطار متابعة اجتماع جدة، قام الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الصومال، برفقة مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، بزيارة مقديشو في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وناقشا مع الحكومة مجموعة متنوعة من القضايا، منها الدعم المقدم من المجتمع الدولي إلى الصومال، وحقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب، والمساعدة الإنسانية.

باء - الوضع الأمني

٤٠- ومرة أخرى، أدى تجدد القتال في مقديشو إلى تعريض السكان المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، إلى العنف والمعاناة اللاإنسانية. وثمة ادعاءات، على غرار ما جرى في الماضي، باستخدام جميع الأطراف في النزاع للأجهزة المتفجرة المرتجلة وإطلاق قذائف الهاون عشوائياً في المناطق التي يقطنها المدنيون أو يترددون عليها، دون احترام أحكام القانون الإنساني الدولي. نتيجة لذلك، ارتفع عدد القتلى والجرحى من المدنيين، ومنهم النساء وصغار الأطفال. واستمرت موجة التشريد الجماعي للسكان، وتقييد فرصة وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين.

٤١- وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، شن الإسلاميون المتشددون واحدة من أبشع هجماتهم ضد شخصيات صومالية بارزة، منهم وزراء حكوميون وطلاب وصحفيون. ووقع هذا الهجوم في قاعة اجتماعات فندق شامو في مقديشو، حيث كان مئات من الأشخاص يحضرون حفل تخريج طلاب جامعيين، وهو الحفل الثاني خلال ٢٠ عاماً. وقد أدان الخبير المستقل بشدة هذا الهجوم في بيان رسمي[(١)].

٤٢- وقد قُتل ٣٠ شخصاً وجُرح ٨٠ آخرون على الأقل في الصومال نتيجة للمواجهات العنيفة بين مختلف الفصائل خلال الفترة من ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وتفيد التقارير مقتل ستة أشخاص وجرح ٥٠ آخرين عندما أطلقت حركة الشباب قذائف الهاون على القصر الرئاسي في مقديشو في ١ شباط/فبراير ٢٠١٠.

(١) See http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=9664 &LangID=e.

وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، قُتل ١٩ شخصاً، منهم نساء وأطفال، عندما هاجمت حركة الشباب قواعد الحكومة والاتحاد الأفريقي في مقديشو.

جيم - الوضع الإنساني

٤٣- ما برح الوضع الإنساني في الصومال يتأثر بشدة من جراء استمرار القتال، لا سيما في المنطقة الجنوبية الوسطى. وتشمل العوامل التي ما زالت تحرك حالة الطوارئ الإنسانية الممتدة والمعقدة في الصومال ما يلي:

- النزاع المسلح الدائر في المنطقة الجنوبية الوسطى، الذي يولد حالة من الانعدام الشامل للأمن وأوضاعاً تزيد من المخاوف المتعلقة بالإجرام والحماية، مما يؤدي إلى خفض إمكانية وصول الجهات الإنسانية الفاعِلة. وقُتل ثمانية من العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ولا يزال ١٠ آخرون محتجزين في الصومال؛

- التشريد الداخلي الكبير للسكان، لا سيما داخل مقديشو وحولها وعلى طول ممر أفغوي، نتيجة للنزاع، مع ازدياد التشريد نتيجة للجفاف والافتقار إلى سُبُل العيش في مناطق أخرى من الصومال. ونتيجة للهجوم الكبير الذي شنته الجماعات المسلحة المتشددة في أيار/مايو ٢٠٠٩، أصبح ممر أفغوي مأوى لنحو ٣٦ ٠٠٠ مشرد داخلياً. وتشير التقارير إلى وصول أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ من هؤلاء المشردين داخلياً إلى الممر منذ أيار/مايو ٢٠٠٩، وذلك أساساً هروباً من العنف في مقديشو؛

- أزمة اقتصادية نجمت عن تخفيض سعر صرف العملة، واستمرار ارتفاع أسعار الغذاء، وانخفاض حاد في ا لتحويلات الآتية من المقيمين خارج البلد؛

- جفاف شديد في بعض أجزاء المنطقة الجنوبية الوسطى، امتد شمالاً إلى صوماليلاند وبونتلاند، وأثر في عدد كبير من المجتمعات القائمة على الرعي وعلى الزراعة الرعوية.

٤٤- وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، أشارت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى حدوث زيادة حادة في موجة العنف في الصومال خلال كانون الثاني/يناير، مما خلَّف مع الأسف نحو ٢٦٠ قتيلاً من المدنيين، إضافة إلى تشريد أكثر من ٨٠ ٠٠٠ آخرين وإحداث دمار واسع النطاق. وذكرت المفوضية أيضاً أن العديد من المشردين داخلياً ينامون في العراء، ولا يتوافر لهم إلا القليل من المأوى والماء. وثمة شواغل متزايدة إزاء الأوضاع الصحية لفئات شديدة الضعف، مثل الأطفال والنساء والمسنين[٢].

(٢) See summary available from http://www.unhcr.org/4b6819bc9.html.

رابعاً – حالة حقوق الإنسان في المنطقة الجنوبية الوسطى

٤٥- قوبلت الحكومة الاتحادية الانتقالية الجديدة، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ببعض التفاؤل في البداية من جانب السكان المحليين في مقديشو. وساد توقع عام بأن حالة حقوق الإنسان ستتحسن. غير أن حكومة الرئيس شيخ شريف واجهت تحديات شديدة من جانب الجماعات المعارضة المسلحة المتشددة، لا سيما حركة الشباب وحزب الإسلام، التي بدأت بشن هجوم كبير في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ للسيطرة على مقديشو. أما خارج مقديشو، حيث كانت القوات الحكومية تسيطر عليها جزئياً فقط، فقد تغيرت فيها باستمرار التحالفات بين الجماعات المسلحة وداخلها، مما أدى إلى استمرار الوضع المتقلب في جنوب وسط الصومال. وفي بعض المناطق التي لا تسيطر عليها حركة الشباب أو حزب الإسلام أو الحكومة الاتحادية الانتقالية، أنشأت المجتمعات المحلية إدارات محلية، حيث كان الوضع أفضل قليلاً.

٤٦- ونظراً لأن الاقتتال بين الحكومة والإسلاميين المسلحين، (وفي بعض الأماكن داخل الجماعات المسلحة نفسها) تركّز أساساً في المنطقة الجنوبية الوسطى، فقد وقعت هناك معظم انتهاكات حقوق الإنسان. وكان للآثار غير المباشرة صدى أيضاً في الشمال.

٤٧- ونتيجة لعدم وجود حكومة مركزية فعالة، ونظراً لاستمرار النزاعات المسلحة، فلم تتوقف معاناة المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، من الهجمات العشوائية والأعمال الانتقامية من كلا الجانبين. كما أسفر استمرار تدفق الأسلحة إلى جميع أطراف النزاع، وعدم محاسبة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني عن شيوع ثقافة الإفلات من العقاب. وتبين الفقرات الواردة أدناه موجزا لانتهاكات حقوق الإنسان التي عانى منها السكان في المنطقة الجنوبية الوسطى، مصنفة في أربع فئات رئيسية.

ألف – الحق في الحياة والسلامة البدنية

٤٨- خلّفت الهجمات المروعة التي شنها الإسلاميون المتشددون خلال الفترة موضوع الاستعراض عدداً كبيراً من القتلى والجرحى. وكان أشد هذه الهجمات إضراراً هو التفجير الانتحاري لحفل تخرج طلاب الطب، الذي سبق ذكره، في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ومن ثم، تظل حماية المدنيين في إطار النزاع واحداً من أهم الشواغل فيما يتعلق بالحق في الحياة والسلامة البدنية. وكان من الحتم أن تزيد المخاطر المحدقة بالمدنيين من جراء اندلاع أعمال القتال في المناطق الحضرية، حيث تتمركز حركة الشباب وتطلق النار من مناطق مدنية، وترد القوات الحكومية المدعومة ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بإطلاق النار من جانبها. وثمة ادعاءات بعدم احترام مبادئ التناسب والاقتصار على مهاجمة الأهداف العسكرية المحددة بوضوح. كما أضافت عمليات التفجير الانتحاري من جانب المتمردين بعداً جديداً للصراع.

٤٩- وقد تكرر استهداف الإسلاميين لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تتولى حراسة مقديشو والمنشآت الحكومية الرئيسية. ووقع أسوأ حادث من هذا النوع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ عندما قُتل نائب القوات و١٧ فرداً آخرين من قوات حفظ السلام من جراء هجمات انتحارية منسقة على قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كما تسببت أيضاً الهجمات الثأرية من جانب قوات البعثة في وقوع ضحايا مدنيين.

٥٠- وتفيد التقارير أن القوات الإسلامية لم تعف أيضاً المستشفيات ولا المؤسسات الطبية الباقية في مقديشو من هجماتها، وذلك سعيا إلى إسقاط الحكومة الاتحادية الانتقالية. ويُذكر أن هذه القوات شنت في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ هجوماً شرساً على مستشفى خلف مطار مقديشو تديره بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فقتلت مرضى صوماليين أبرياء. وتردد أن هذا هو الهجوم الثاني على هذا المركز الطبي الذي يعالج المدنيين الصوماليين.

باء - حرية الرأي والتعبير

٥١- على غرار الوضع في معظم النزاعات، وقعت حرية الرأي والتعبير ضحية في المنطقة الجنوبية المركزية. وسعياً إلى تكميم الصحافة، حصدت الهجمات التي شنها الإسلاميون المعارضون أرواح مسؤولين إعلاميين، ومراسلين صحفيين، ومصورين، ومصورين تلفزيونيين يعملون مع وسائط الإعلام الإلكترونية. كما جُرح واعتُقل عدد كبير من الصحفيين.

٥٢- وأشار الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين، في عام ٢٠٠٩، إلى مقتل تسعة صحفيين إما أثناء أدائهم لمهام عملهم وإما في هجمات وحشية ومحددة الهدف، مما يجعل الصومال أخطر مكان للصحفيين في أفريقيا. كما قُتل سبعة من الصحفيين التسعة في مقديشو. فقد قُتل أحدهم في ممر أفغوي وقُتل آخر في بيلدوين. وجُرح ما مجموعه ١٢ صحفياً واعتُقل ١٥ آخرون في الصومال في عام ٢٠٠٩. وتشير التقارير إلى أن ١٠٠ صحفي آخر تلقوا تهديدات بالقتل، مما جعل العديد منهم يغادرون مناطقهم أو يمارسون رقابة ذاتية على تحركاتهم.

جيم - العنف ضد المرأة

٥٣- ما زال العنف المترلي الذي تقع المرأة ضحية له يمثل مشكلة بارزة في جميع أنحاء الصومال. وتفتقر النساء من ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس إلى نظام قضائي يعمل بشكل سليم يمكنهن اللجوء إليه. وتُعالج حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس من قبل العشائر، باعتبارها نزاعا مدنيا، ولا تُشرك فيها الضحية، وغالبا ما تُحل إما بدفع الدية أو بتزويج الجاني بالضحية قسرا.

٥٤- وتفيد المعلومات أن المرأة لا تزال تتعرض للمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة يوميا، ولا سيما في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أفادت تقارير واردة من قرية بالقرب من بلدة واجد، أن امرأة مطلقة في العشرين من عمرها اتُهمت بالزنا ونُقلت إلى منطقة مفتوحة حيث دُفنت حتى خصرها ورُجمت بعد ذلك حتى الموت أمام حشد كبير.

٥٥- ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن الرجال يتعرضون أيضا لمعاملة غير إنسانية وقاسية بسبب علاقاتهم غير المشروعة بالنساء. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، رُجم رجل حتى الموت بتهمة الاغتصاب في بلدة مركا الساحلية. وحسب تفسير حركة الشباب للشريعة، فإن أي شخص سبق له أن تزوج - حتى الشخص المطلق - وله علاقة غرامية، معرض لأن يدان بتهمة الزنا ويُعاقب بالرجم حتى الموت. وفي أعقاب هذا الحادث، أصدر الخبير المستقل بيانا علنيا وأدان بشدة عمليات الإعدام رجما في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب، وحث جميع الجماعات الإسلامية والزعماء الدينيين على التقيد بحقوق الإنسان والتزامات القانون الإنساني الدولي.

دال - حقوق الأطفال

٥٦- يتمثل الانتهاك الرئيسي لحقوق الإنسان لأطفال في تجنيدهم من قبل جميع أطراف النزاع في الصومال. وعادة ما يجندهم الإسلاميون في المدارس الدينية ومدارس تعليم القرآن. وقد كشفت دراسة استقصائية أجريت بطلب من اليونيسيف عن نطاق وطبيعة عملية تجنيد الأطفال الباعثة على الانزعاج. بل إن الأطفال يُجندون لوضعهم على خط المواجهة، ويتعرضون للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. ولا يزال تعليم الأطفال يعاني من إغلاق أعداد متزايدة من المدارس لأبوابها نتيجة للصراع، ولا سيما في مقديشو.

٥٧- ورغم هذه الصورة القاتمة، فإن ما يبعث على السرور هو أن جهود اليونيسيف في عام ٢٠٠٩ أتاحت لما يقارب ١,٨ مليون شخص، معظمهم من الأطفال، الخدمات الأساسية في مجالي الرعاية الصحية والتغذية بجملة من الوسائل منها شبكة من مراكز صحة الأم والطفل. واستفاد من أيام صحة الطفل - بما في ذلك مجموعة من خدمات الصحية الأساسية والتغذية لإنقاذ حياة الأطفال - أكثر من مليون طفل دون سن الخامسة و٨٠٠ ٠٠٠ امرأة في سن الإنجاب. واستطاع القائمون بهذه الحملات الوصول إلى أصعب المناطق، مثل أفغوي وأجزاء من مقديشو جنوب الصومال. ودعمت اليونيسيف كذلك سبل الحصول على تعليم جيد لأكثر من ١٥٧ ٠٠٠ طفل من الأطفال المتضررين من حالات الطوارئ عن طريق توفير اللوازم والكتب المدرسية.

خامساً – حالة حقوق الإنسان في بونتلاند

ألف – اجتماع مع حكومة بونتلاند

٥٨- في غياب رئيس بونتلاند، اجتمع الخبير المستقل بنائب الرئيس عبد الصمد علي والحكومة بأكملها في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويرى الخبير المستقل أن استعدادهم لعقد هذا الاجتماع دليل على التزامهم بولايته. وركزت المناقشات في المقام الأول على حالة حقوق الإنسان للمشردين داخليا، والسياسة العامة التي تنتهجها الحكومة تصديا لأعمال القرصنة والاتجار بالبشر.

٥٩- وتستضيف بونتلاند ٠٠٠ ١٠٤ من أصل ١,٥ مليون من الأشخاص المشردين داخلياً في الصومال. وأكد نائب الرئيس مجددا التزام السلطات بمواصلة الترحيب بهم، غير أن محدودية الموارد أدت إلى شعور بونتلاند بأنها تواجه ما يفوق طاقتها من المشردين داخليا واللاجئين وطالبي اللجوء القادمين من إثيوبيا وإريتريا. وترى حكومة بونتلاند أن القادمين الجدد يشكلون تهديدا أمنيا رئيسياً في ظل تسلل الإسلاميين المتشددين من الجنوب. وادعت أن بعض المشردين داخليا ارتكب اغتيالات بدوافع سياسية. وفي مرحلة من المراحل، دفع ذلك الحكومة إلى مطالبة المشردين داخليا بالعودة إلى أماكن في جنوب البلد يسود فيها السلام. وحث الخبير المستقل الحكومة على مواصلة حماية حقوق المشردين داخليا وحرياتهم، ولفت الانتباه إلى تقرير ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للأشخاص المشردين داخليا، الذي زار الصومال خلال الفترة من ١٤ إلى٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩[٣].

٦٠- وفيما يتعلق بالقرصنة قبالة السواحل الصومالية والأموال الضخمة الذي تدرها عن طريق دفع الفديات، تعتقد حكومة بونتلاند أنها لا تمثل تهديدا للصومال فحسب، بل وللمنطقة ككل. وتُدفع الملايين من دولارات الولايات المتحدة فدية للقراصنة المنظمين، الذين يعتبرون القرصنة صناعة مربحة مقارنة بقضاء أسابيع كثيرة في البحر بحثاً عن السمك. وبما أن الحكومة تقوم بدوريات هزيلة أو لا تقوم بها، فقد أضحى الساحل الصومالي اليوم مسرحاً للقراصنة المدججين بالسلاح الذين يستولون على الأساطيل البحرية أو قوارب الصيد للحصول على الفدية.

٦١- ويمكن تصور تأثير القرصنة والدخل الذي تدره على مجتمع من الرعاة مثل الصومال. وفي مجتمع تستغل فيه أهمية التقاليد من أجل تنظيم الحياة الاجتماعية، فإن القرصنة تساعد على تدمير الهياكل الاجتماعية. والقراصنة الذين يكسبون الكثير من المال يضطلعون بدور متنام في المجتمع، مما أدى، في جملة أمور، إلى الاتجار بالأشخاص، ولا سيما بالنساء والفتيات.

---

(٣) A/HRC/13/21/Add.2.

وتقوض علاقة القراصنة بنظام العشائر جهود السلطات المحلية لمحاسبتهم. وقد اضطلعت الحكومة بأنشطة الدعوة بمشاركة قادة المجتمعات المحلية والشيوخ التقليديين ورجال الدين المسلمين لمنع عمليات تجنيد جديدة وإقناع القراصنة بالانخراط في إعادة الإدماج الاجتماعي العادي. واعتُقل أكثر من ٢٠٠ قرصان وصُودر ٢١ زورقا و٨ مركبات وكمية كبيرة من الأسلحة والذخائر كانت في يد القراصنة. وتمكنت سلطات بونتلاند من تحرير رهائن واستعادة قوارب الصيد التي استولى عليها القراصنة من جيرانهم الصيادين اليمنيين والعمانيين. ولن تكون الإرادة السياسية لبونتلاند كافية لمكافحة هذه الظاهرة ما لم يلتزم المجتمع الدولي بالتعامل مع الواقع على الأرض، بما في ذلك حماية حق الصوماليين في الصيد بحرية في مياههم، ووضع آليات مساءلة ضد السفن الأجنبية التي تتخلص من النفايات السامة والنووية في المياه الصومالية.

٦٢- وفيما يتعلق بالاتجار بالبشر، فإن آلاف المراهقين الصوماليين يفرون مما يشهده جنوب وسط الصومال من حرب وفوضى ويبحرون إلى اليمن، حيث يشعر المسؤولين الذين طالما رحبوا باللاجئين الصوماليين بالقلق الآن من أن العناصر المتطرفة يمكن أن تجد مخيمات اللاجئين الصوماليين المتزايدة في اليمن أرضا خصبة للتجنيد والاتجار بالبشر. وهكذا أصبح تهريب البشر يشكل شاغلا كبيرا لسلطات بونتلاند. ذلك أنه يجتذب الضعفاء من المشردين داخليا والمهاجرين غير القانونيين من إثيوبيا وإريتريا لاختيار هذا المسار.

٦٣- وكان من دواعي سرور الخبير المستقل أن يعلم أثناء لقائه في بوساسو على انفراد بعبدي ياسين، وهو نائب وزير الداخلية في بونتلاند، أن هذا الأخير لم يقرأ آخر تقرير قدمه الخبير إلى مجلس حقوق الإنسان فحسب، بل اتخذ أيضاً تدابير لمعالجة ما أعرب عنه الخبير في تقريره من قلق بشأن ظروف الاحتجاز الرهيبة في السجن المركزي في غاروي، ولا سيما تكبيل السجناء بالأغلال. وفيما يخص المشردين داخليا، فقد أبلغ الخبير أن صغار الرعاة الذين تعودوا من قبل السير مسافات طويلة وراء جمالهم في مراعي الصومال الشاسعة أصبحوا الآن يتلاعبون بملايين الدولارات التي حصلوا عليها بالقرصنة. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تفكر جديا في عواقب ذلك على المجتمع الصومالي.

باء - تعليقات عامة بشأن حالة حقوق الإنسان في بونتلاند

٦٤- يعتقد الخبير المستقل أن حكومة بونتلاند حققت بعض الانجازات المهمة في إعادة تنظيم الشرطة وقوات الأمن وأظهرت التزامها بسيادة القانون والديمقراطية. ومع ذلك، فإن التدفق المستمر للوافدين الجدد من المشردين داخليا الآتين من المنطقة الجنوبية الوسطى، والقرصنة والاتجار بالبشر تشكل تحديا لاستقرار بونتلاند. وأيا كان السبب، فإن استعمال الحكومة للقوة في تصديها لما تعتبره تهديدات آتية من المتسللين الإسلاميين القادمين من

الجنوب لا يزال مصدر قلق. وقد وردت تقارير عن اعتقال/مضايقة المشردين داخليا واللاجئين وطالبي اللجوء والصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام.

٦٥- وعلم الخبير المستقل، في اجتماعه مع ممثلي المجتمع المدني في بونتلاند، بالفجوات القائمة في مجالات حقوق الإنسان وسيادة القانون وفرص الوصول إلى العدالة. وأعرب عن سروره لمّا علم بأن فريقا مؤلفا من ١٥ محاميا و١٦ مساعدا قانونيا عُيّنوا، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقدم في إطار مشروع، لتحسين فرص الوصول إلى العدالة للفئات الضعيفة، ولا سيما عن طريق رصد انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الأقليات والمشردين داخليا والمهاجرين لأسباب اقتصادية واللاجئين. وعبّر أحد الممثلين عن قلقه إزاء محدودية قدرة السلطة القضائية عندما شهدت المنطقة ازدياد الجرائم نتيجة لتدفق المهاجرين من أصول مختلفة وما يرتبط بذلك من اتجار بالبشر.

٦٦- ولا يُدرّب سوى عدد محدود من القضاة على تطبيق القانون الجنائي الموروث من إيطاليا. وتُعالج حالات القتل في كثير من الأحيان في إطار الشريعة. ويمكن للقاضي نفسه أن يقرر تطبيق القانون الجنائي الموروث من إيطاليا والشريعة كليهما في قضية ما. وفي حين أن أغلبية السكان، على ما يبدو، تؤيد تطبيق الشريعة، فإنه لا يبدو أن مسألة تنسيق القوانين الصومالية المختلفة تشكل أولوية من الأولويات. ومن المرجح أن تكون الأقليات التي تفتقر إلى حماية العشائر الرئيسية ضحية لأوجه التضارب بين القانون العرفي والقانون الجنائي والشريعة.

٦٧- وأثناء زيارة الخبير المستقل لمخيم للمشردين داخليا في بوساسو، علم أنه رغم أن الظروف المعيشية في المخيم لا تزال قاسية كما هو الحال بالنسبة للسكان المحليين في المناطق المجاورة، فإن الاستقرار النسبي في بونتلاند يتيح للمشردين داخليا فرصاً لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية. وبالنسبة للنساء والأطفال في المخيم (الذين يشكلون الأغلبية)، تفيد المعلومات تفشي الافتقار إلى الأمن الشخصي والاغتصاب وحالات أخرى من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس داخل المستوطنات وحولها، بجانب العنف المترلي. وتظل فرص حصول الأطفال المشردين داخليا على التعليم الابتدائي والرعاية الصحية في المستشفى العام في بوساسو محدودة. ورغم ذلك، فإن كثيرا من المشردين داخليا يفضلون الحل الدائم المتمثل في إعادة إدماجهم محليا على المخاطرة بالسفر إلى اليمن أو العودة إلى جنوب البلد.

سادساً - حالة حقوق الإنسان في صوماليلاند

٦٨- أتيحت للخبير المستقل خلال زيارته إلى صوماليلاند فرصة الاجتماع بوزير العدل، ووزير الداخلية، ورئيس مجلس الشيوخ، وأعضاء من منظمات المجتمع المدني، ورئيس لجنة حقوق الإنسان في صوماليلاند. وزار أيضا سجن ماندهيرا خارج هرجيسا وأجرى مناقشات

تفاعلية مع طلاب جامعة هرجيسا. وأتاحت هذه الاتصالات، إضافة إلى الإحاطات المقدمة من وكالات الأمم المتحدة، رؤية متبصرة لحالة حقوق الإنسان في صوماليلاند.

ألف – فرص الوصول إلى العدالة وسيادة القانون

٦٩- يعرب الخبير المستقل عن امتنانه لوزير العدل على صراحته في مناقشة حقوق الإنسان للمشردين داخليا واللاجئين وطالبي اللجوء وبعض أوجه التباين المتعلقة بسيادة القانون وفرص الوصول إلى العدالة. وسعى الوزير إلى التأكيد على الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين فرص الوصول إلى العدالة. وقال إن حوالي ١٠٠ قاض يعملون الآن في جميع أنحاء صوماليلاند. ويلجأ القضاة إلى مزيج من أحكام القانون المدني والعرفي والشريعة، غير أن عددا قليلا فقط من القضاة لهم مؤهلات قانونية كافية في هذه المجالات.

٧٠- وأعرب الخبير أثناء لقائه مع الوزير عن مشاعر قلقه إزاء سماع أن المحاكم على جميع المستويات في صوماليلاند فشلت في التصدي للاحتجاز التعسفي وغير القانوني للصحفيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والأحداث "غير المنضبطين". وينص دستور صوماليلاند على مثول الأفراد المحتجزين أمام قاض في غضون ٤٨ ساعة من الاعتقال. وينتهك المسؤولون في الشرطة هذا الشرط بانتظام ولا يلقون، في العادة، مساءلة من القضاة. وغالبا ما يتعرض الصحفيون للتخويف وإساءة المعاملة من قبل المسؤولين الحكوميين. ورغم أن الاحتجاز يدوم أحيانا ساعات قليلة فقط، فإن واقع الأمر هو أن المسؤولين الحكوميين على جميع المستويات والشرطة، على سبيل المثال، يأمرون في بعض الأحيان باعتقال الصحفيين لمجرد نشر تقارير تتضمن انتقادات، أو سعيا لمنع نشر مثل هذه التقارير.

٧١- وطبقاً لما قاله وزير العدل، فإن الكثير من الصحفيين يفتقرون إلى الاحترافية ولم يسبق لهم أن درسوا الصحافة أو أن حصلوا على شهادة في هذا المجال. ومن المهم أن يلتزموا بالقواعد والأنظمة التي تحكم أخلاقيات وسائل الإعلام. بيد أنه اعترف بسهولة بالشواغل المتعلقة بالانتهاكات التي ارتكبتها لجان الأمن الإقليمية.

باء – انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها لجان الأمن الإقليمية

٧٢- إن المشكلة الرئيسية مع لجان الأمن الإقليمية هي أن أعمالها، استنادا إلى ما جاء على لسان عالم، "قائمة على مراسيم سياد بري المتشددة، وليست قائمة على قانون عام ١٩٦٣"[٤]. وقانون النظام العام لعام ١٩٦٣ لم يمنح للسلطات صلاحيات واسعة

(٤) Ibrahim Hashi Jama, “Public Order Law in Somaliland: Learning the Lessons of Democracy”, December 2004. Available from http://www.somalilandlaw.com/PUBLIC_ORDER_LAW_IN_SOMALILAND_Article.htm.

للاحتجاز وصلاحيات استثنائية أخرى، إلا في حالة الطوارئ. بيد أن الإدارة الحالية لصوماليلاند تدعي أن القانون يضفي صبغة قانونية على لجان الأمن ويخول لها سلطة احتجاز أي شخص "يُعتبر تهديدا للنظام العام". على أن اللجان لا تُستخدم أساسا لمعالجة الجرائم التي يدعى أنها تمس بالأمن القومي، ولكن لمعالجة القضايا الجنائية العادية وقضايا الأحداث من أجل تجنيب الحكومة عناء إثبات التهم في المحاكم.

٧٣- ويبدو للخبير المستقل أن لجان الأمن الإقليمية تُستخدم في بعض مناطق صوماليلاند بالوتيرة التي تُستخدم بها المحاكم أو بوتيرة أكبر من أجل احتجاز الناس، بمن فيهم الأحداث. وصُدم الخبير، خلال زيارته لسجن ماندهيرا، برؤية عدد كبير من الأحداث احتُجزوا في السجن بناء على طلب من الآباء الذين يزعمون أن أطفالهم غير مطيعين، أو ضالعون في عصابات، أو يشربون الخمر، أو يتعاملون بعنف. ولم يُتهم الكثير منهم بأي شيء يصل إلى حد الجريمة الجنائية بموجب القانون، ولكن أرسلتهم إلى السجن ببساطة لجان الأمن الإقليمية التي اتخذت القرارات على أساس القانون الصومالي العرفي، أو ما يسمى "خير". وساء الخبير، بشكل خاص، أن يرى مدرساً محتجزاً في السجن لحمايته من انتقام عشيرة منه بسبب ارتكاب قريب له جريمة قتل فرّ بعدها إلى كينيا ويُعتقد أنه مات. ورغم احترم الخبير للثقافة والتقاليد المحلية، فلا بد من إيجاد طريقة للتعامل مع الحريات الفردية والجماعية الأساسية وفقا للمعايير الدولية.

جيم - الحاجة إلى بناء القدرات

٧٤- تبرز الظروف المفصلة أعلاه أهمية بناء القدرات في صوماليلاند من أجل تحسين امتثال موظفي إنفاذ القانون لمعايير حقوق الإنسان. ومن الضروري بصورة خاصة تدريب الشرطة وقوات الأمن، ويعتقد الخبير أن وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال يمكنها أن تؤدي دورا مهما في هذا الصدد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأكد وزير الداخلية خيبة أمل حكومته إزاء تعليق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبرنامج تدريب الشرطة. وفيما يتعلق بمسألة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها لجان الأمن الإقليمية، يعتقد الوزير أنه يمكن حل هذه المسألة في سياق إصلاح أوسع نطاقا للعدالة، يجرى في إطار برنامج سيادة القانون والأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

سابعاً - الملاحظات المتعلقة بالحالة في الصومال

٧٥- ظلت الحالة في الصومال من أصعب الأزمات الإنسانية في العالم في السنوات الأخيرة. وهي من أخطرها كذلك على جميع الأطراف المعنية - الشعب والفصائل المتحاربة والمجتمع الدولي ككل. ومع نشوب قتال أكثر فتكا، تدهورت الحالة الأمنية. ونتيجة لذلك،

لا تزال الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان تبعث على الأسى. إذ إن عددا غفيراً من الناس يُقتلون ويشوهون ويقمعون وتسكت أصواتهم ويهانون ويشردون داخل البلد وخارجه. وهذه حالة يمكن لأي شخص أن يفعل فيها ما يشاء، ويفلت من العقاب تماماً. إن ما يحدث لشعب الصومال هو فضيحة ووصمة عار على جبين الإنسانية.

٧٦- ويبدو أن هذه الحالة المنافية للضمير الإنساني لا نهاية لها. فمعاناة شعب لعقدين من الزمن ليست بالأمر الهين. وبالطبع، هناك أزمات أخرى مثل هذه في العالم - في أفغانستان والعراق وفلسطين والسودان، وغيرها من البلدان - ولكن في كل هذه البلدان بُذلت جهود دولية، بصورة أو بأخرى، من أجل إيجاد حلول. وفي الصومال، لم يكن هناك أي جهد دولي متواصل. وما تقوم به الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات لا يمكن وصفه إلا بالإسعافات الأولية. ونتيجة لذلك انتقل الوضع من سيء إلى أسوأ، وإذا ما سُمح لهذا الوضع أن يتفاقم، فلا يمكنه إلا أن يزداد سوءا.

٧٧- وتدل جميع المؤشرات على أن الصومال يتحول إلى بؤرة للإرهاب الدولي الذي سيصل حتما إلى البلدان المجاورة إن تُرك دون حل. ويماثل ذلك في الأهمية أن التهديد المتزايد للقرصنة في مياه الصومال والمناطق المحيطة يكتسب بسرعة أبعاداً مزعجة نظرا لاستغلاله من قبل العصابات الإجرامية المحترفة. ولم تعد القرصنة عملا لبعض الشباب العاطلين عن العمل الذين يبحثون عن سبل العيش والكسب اليسير. ويستغل المجرمون عدم وجود حكومة مركزية فعالة. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحرك بسرعة وبطريقة موحدة للحيلولة دون أن تزداد الحالة تدهورا.

٧٨- ويرى الخبير المستقل أن الوقت قد حان كي يلقي المجتمع الدولي نظرة جديدة على الحالة في الصومال وينظر فيما صنع من أجل إيجاد حل للأزمة الصومالية. وستكون الخطوة الأولى هي تقييم عملية السلام التي بدأت باتفاق جيبوتي لعام ٢٠٠٨، عن طريق طرح الأسئلة التالية: هل تسير هذه العملية على النحو المتوخى؛ وإذا لم يكن كذلك، فما هي العوامل التي تعوق العملية؛ وما هي التدابير التي يمكن أن تساعد على المضي بها إلى الأمام؛ وهل هناك حاجة إلى تعديل العملية؟

٧٩- ومنذ عام مضى، كان الخبير المستقل أكثر استبشارا وتفاؤلا بشأن الصومال، ولكن ذلك قد تغير في الأشهر الستة الماضية. فقد توقع أن تعمل الحكومة الاتحادية الانتقالية الجديدة بسرعة لتعزيز حسن النية التي أبدتها في البداية. واعتقد أن قوى المعارضة ستعاني من تراجع الدعم الشعبي. وظن أن انسحاب القوات الإثيوبية من الصومال، وشعور السكان بالإرهاق من الحرب وفرض تأويل غريب وصارم للشريعة على الناس سيضعف موقف الإسلاميين المتشددين. ومع ذلك، ليس هناك أي مؤشر واضح يذهب في هذا الاتجاه، كما أنه ليس هناك أي مؤشر على أن الحكومة تسيطر على الوضع.

٨٠- ويمكن، بطبيعة الحال، القول إن الأمر يتطلب مزيدا من الوقت كي تؤتي جهود الحكومة ثمارها. ولئن كان ذلك صحيحا، فمن الصحيح أيضا أن حركة الشباب، على ما يبدو، آخذة في الانتشار في الوقت نفسه. وينبغي إما إيقاف حركة الشباب أو إضعافها أو استمالتها؛ ويعتقد الخبير المستقل أن الخيارين الأخيرين لديهما أفضل فرص للنجاح، لأنه لا يظن أن الحكومة ستنجح في السيطرة على الوضع عبر الوسائل العسكرية وحدها.

٨١- وبعد إجراء محادثات مع اللاجئين الوافدين حديثا إلى مخيمات داداب والمشردين داخليا في بوساسو وآخرين، يرى الخبير المستقل أن الناس لا تزال تعتبر الحكومة الاتحادية الانتقالية أفضل خيار للحكم رغم أنهم لم يقتنعوا بعد بقدراتها. وعلى الحكومة أن تعمل بجهد وإبداع لتوطيد دعم الشعب الصومالي لها. وإذا ما نجحت في ذلك، يتوقع الخبير أن تظهر انشقاقات في صفوف المعارضة، ولا سيما بين العناصر القومية في الجماعات المتشددة. ولتيسير العملية، يجب أن تكون للحكومة استراتيجية واضحة لتقديم التنازلات والعروض الضرورية والترحيب بالراغبين في الانشقاق.

٨٢- ولكي تنجح استراتيجية الحكومة، يعتقد الخبير المستقل أنه يلزم مشاركة أكبر للشعب الصومالي. ويبدو حتى الآن أن الشعب لا يشارك مشاركة ذات شأن في عملية السلام/المصالحة. وطالب اللاجئون في كينيا واليمن مرارا وتكرارا لا بإشراكهم في عملية السلام فحسب، بل أيضا بإشراك العشائر وزعمائها ورجال الأعمال وصوماليي الشتات، ضمن مجموعات أخرى. وأشارت ورقة السياسة العامة للحكومة إلى إشراك كل هذه المجموعات في وقت سابق. ألا يمكن بدء عملية في المستقبل القريب يمكن من خلالها استشارة جميع هذه المجموعات، إما مجتمعة أو منفردةً؟ ومهما كانت النتيجة، فالعملية نفسها ستكون رسالة إلى جميع الأطراف المعنية بأنه لا يمكن أن تسود الحكومة ولا المعارضة دون دعم شعبي.

٨٣- وينبغي إجراء المشاورات في الصومال نفسها، حيثما أمكن. ويجب بذل جهد للابتعاد عما أُطلق عليه أعلاه "متلازمة نيروبي". وينبغي للحكومة أن تتشاور مع الناس ومع الحكومات الأخرى والأمم المتحدة. وأبلغ اللاجئون في داداب الخبير المستقل عن رغبتهم في قيام أعضاء الحكومة الاتحادية الانتقالية والبرلمان الصومالي بزيارات منتظمة لهم في مخيمات اللاجئين وتفقد الظروف التي يعيشون فيها. ومن الضروري للحكومة أن تظهر تعاطفا مع الشعب.

٨٤- ولا يزال الخبير المستقل يشعر بالقلق من أن مركز أنشطة الأمم المتحدة من أجل الصومال ما زال في نيروبي وليس في الصومال. ورغم نشر الكثير من الموظفين المحليين وبعض الموظفين الدوليين في الصومال، فإن الخبير يتساءل لماذا لا يمكن نقل بعض أو معظم المكاتب القطرية للأمم المتحدة المعنية بالصومال إلى الصومال نفسها، على الأقل إلى المناطق التي يسود فيها سلام نسبي، أي صوماليلاند وبونتلاند. وفي حين أنه قد لا يكون ممكنا إجراء عملية نقل

واسعة النطاق حاليا، فيمكن القيام بالخطوات الأولى. وقد أُبلغ الخبير بتحديد موقع لمجمع مشترك للأمم المتحدة في مقديشو. ويتردد أنه لن يكون مستحيلا اتخاذ ترتيبات لتوفير مزيد من أماكن العمل للأمم المتحدة وأماكن الإقامة الآمنة لموظفيها في صوماليلاند وبونتلاند، رغم أن الأمر يتطلب الإرادة السياسية للأمم المتحدة وبعض الاستثمارات.

٨٥- وبطبيعة الحال، ستكون هناك مخاوف جدية في البداية، لأن قوى المعارضة لا ترغب في رؤية الأمم المتحدة تنتقل إلى الصومال بصورة كاملة. ومع ذلك، فإن آثار هذا النقل على تفكير الصوماليين والثقة التي يولدها من المرجح أن تؤتي ثمارها الوافرة في وقت مبكر بالقضاء على استراتيجية التخويف التي تتبعها المعارضة. ويرحب الخبير المستقل بأن الممثل الخاص للأمين العام للصومال يميل شخصيا إلى أن يقيم في مقديشو قاعدة لعملياته في الصومال. ويمكن أن يكون مكتبه قدوة للآخرين.

٨٦- ويرى الخبير المستقل أنه إذا أعلنت الحكومة عن ترحيبها باللاجئين المؤهلين الذين يقيمون الآن في مخيمات في الخارج والذين يرغبون في العودة إلى الوطن من أجل مساعدة الحكومة على إدارة مختلف شؤون الدولة، فإن ذلك سيرفع بدرجة هائلة معنويات اللاجئين والشعب الصومالي. فصوماليو الشتات يساعدون بالفعل الحكومة بطرق كثيرة، فلم لا يساعدها اللاجئون؟

ثامناً - التوصيات

ألف - للحكومة الاتحادية الانتقالية

٨٧- تتحمل الحكومة المسؤولية الرئيسية لتوفير الحماية لسكانها، بصرف النظر عن قدرتها المحدودة. وبناء عليه، يجب على الحكومة أن تضمن لجميع الأطراف المعنية التدريب المناسب على المعايير الأساسية للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٨٨- وينبغي أن يتحول القرار الذي اتخذته الحكومة مؤخرا للتصديق على اتفاقية حقوق الطفل إلى قانون في أقرب وقت ممكن، مما سيدلل بوضوح على الإرادة السياسية للحكومة على احترام المعايير الدولية في هذا المجال ومجالات أخرى.

٨٩- وعلى الحكومة أن تؤدي دوراً رئيسياً في نجاح عملية السلام في الصومال. وقد عهد إليها الشعب الصومالي، عبر عملية تمثيلية فريدة من نوعها، إنهاء الصراع الذي طال أمده في الصومال بكل الوسائل الممكنة، بما فيها المفاوضات والمصالحة. ولهذا، فعلى الحكومة أن تأخذ زمام المبادرة كيما تمضي عملية السلام والمصالحة إلى الأمام. وفي هذا الصدد، يرحب الخبير المستقل بالتوقيع مؤخرا بالأحرف الأولى على اتفاق قبل التوقيع

على إطار التعاون بين الحكومة وأهل السنة. وهذه خطوة مهمة على درب توسيع نطاق الحوار والمصالحة في الصومال.

٩٠- وعندما تولت الحكومة مقاليد السلطة، ورثت رصيدا غنيا من المعرفة والخبرة وكما كبيرا من الدروس المستفادة من جميع التجارب السابقة لصنع السلام في الصومال. وينبغي تحديد هذه الدروس، وتعميمها، واستخدامها كدليل للحكومة.

٩١- وإذا كان معظم الصوماليين، إن لم يكن جميعهم، متشبثين بشدة بهوية عشيرتهم، ويتمنون ضمان تمثيل ملائم للعشائر في أي حكومة تُنشأ في المستقبل، فإنهم حريصون أيضاً على الحفاظ على السلامة الإقليمية لبلدهم والعيش معا في إطار ترتيبات تعترف بالفروق المحلية/الإقليمية وتنص على سيادة القانون والإدارة الرشيدة. ولذا، يتعين على الحكومة التركيز على ضمان ثقة الشعب بجهودها في هذا الصدد من خلال تعزيز مؤسسات سيادة القانون والإدارة الرشيدة.

٩٢- ومن أجل ضمان سيادة القانون والإرادة الرشيدة، ينبغي للحكومة أن تبدأ بتنحية المسؤولين الحكوميين الفاسدين أو الذين يفتقرون إلى الكفاءة أو التفاني في عملهم والاستعاضة عنهم بمسؤولين متفانين ومدربين بشكل سليم ويخدمون مصالح الشعب. وقد لقي التغيير الأخير لرؤساء الأمن والشرطة السيئي السمعة ترحيبا حسنا من قبل الشعب. وينبغي للحكومة أن تضع معايير واضحة للإدارة الرشيدة اعتمادا على قواعد ومبادئ سليمة. كما أن إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان (من خلال عملية صياغة الدستور) ومحاكم لحقوق الإنسان يمكن أن يكون بمثابة إشارات إيجابية للشعب. ومن الأهمية بمكان أن تعلن الحكومة بشكل صريح أنها تسعى إلى القضاء تماما على ثقافة الإفلات من العقاب في الصومال.

٩٣- وينبغي للحكومة أن تنظر في تنظيم لقاءات للتشاور مع طائفة واسعة من الناس بغية معرفة وجهات نظرهم بخصوص شؤون الدولة، ولا سيما الدستور الصومالي المقبل، وجعلهم يدركون أن الحكومة مهتمة بوجهات نظرهم، على الرغم من أن ذلك لن يكون بالأمر السهل نظرا إلى الظروف السائدة في البلد. ويمكن إجراء المشاورات، حسب الاقتضاء، على أساس الموقع الجغرافي أو الطائفة أو نوع الجنس. وينبغي أن تُجرى، على أي حال، داخل الصومال، حيثما أمكن ذلك.

٩٤- وينبغي للحكومة أن تتخذ الترتيبات اللازمة لكي يقوم وزراء الحكومة وكبار المسؤولين بزيارات إلى مخيمات اللاجئين في كينيا واليمن والسعي إلى معرفة آراء اللاجئين عما إذا كانوا مهتمين بالعودة إلى وطنهم، في إطار الترتيبات المناسبة، والعمل لدى الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجرد قيام وزراء الحكومة وكبار المسؤولين بزيارات منتظمة إلى المخيمات سيرفع من الروح المعنوية للاجئين. وينبغي أيضا إجراء ترتيبات مماثلة كي يقوم أعضاء البرلمان وغيره من المؤسسات الاتحادية الانتقالية بمثل هذه الزيارات.

٩٥- وينبغي للحكومة أن تركز أيضا على القضايا الرئيسية الثلاث الأخرى التي أبرزتها محادثات الخبير المستقل مع اللاجئين على وجه الخصوص. وهي: إيجاد فرص لكسب الرزق؛ وإعادة فتح المدارس وتقديم الدعم للمؤسسات التعليمية؛ وتعزيز الخدمات الطبية. وينبغي الاضطلاع بهذا العمل بالتوازي مع الجهود التي تبذلها الحكومة لإنهاء التمرد. وليس هناك بديل للجهود التي تبذلها الحكومة لمساعدة الشباب، مثلا، على مقاومة الإغراءات المالية التي يقدمها المتمردون للانضمام إليهم.

باء - لسلطات صوماليلاند

٩٦- في حين أن الخبير المستقل يدرك الجهود التي تبذلها سلطات صوماليلاند لتعزيز سيادة القانون والديمقراطية، فإنه يحثها على وضع حد لممارسات لجان الأمن في الأقاليم والمقاطعات التي تأمر بالاعتقال والاحتجاز وفرض عقوبات السجن أو غيرها من العقوبات من خلال تجاوز سلطة المحاكم. وينبغي اتخاذ تدابير مناسبة لإطلاق سراح جميع الأشخاص الذين تسجنهم حاليا لجان الأمن أو محاكمتهم عن جرائم جنائية يعاقب عليها القانون أمام محاكم جنائية عادية.

جيم - لسلطات بونتلاند

٩٧- في حين أن الخبير المستقل يقدر الجهود التي تبذلها سلطات بونتلاند لاستضافة الأشخاص المشردين داخليا رغم مخاوفها الأمنية المشروعة، فإنه يحثها على الامتناع عن تهديد الأشخاص المشردين داخليا بطردهم إلى الجنوب أو أية منطقة أخرى. وينبغي حماية النساء والفتيات من الاغتصاب والعنف المترلي والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وتقديم الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية وإعادة التأهيل وسبل الانتصاف.

دال - لجماعات المعارضة

٩٨- يحث الخبير المستقل جميع قوى المعارضة، ولا سيما حركة الشباب وحزب الإسلام، على المشاركة بجدية مع الحكومة في التفاوض بشأن تسوية سلمية للصراع في الصومال. ويتردد إن البعض يشارك بالفعل في العملية ويحث الخبير الآخرين على المشاركة في أقرب وقت خدمة لمصلحة الشعب الصومالي الذي طالما عانى من أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في العالم. ويذكّر أيضا بأن على قواتها، طالما ظلت تقاتل، أن تحترم المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ويرحب الخبير المستقل بأي اتصالات منها في هذا الشأن أو في أي شأن آخر.

هاء – للأمم المتحدة

٩٩- رغم أن نداء الأمم المتحدة الموحد من أجل الصومال يعاني من نقص في التمويل، فإن هناك بعض الأنشطة الرئيسية التي يجب على الأمم المتحدة، رغم ذلك، أن تواصلها. وتشمل هذه الأنشطة المساعدة الإنسانية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي، وأنشطة اليونيسيف فيما يتعلق بالنساء والأطفال، ودور اليونسكو في مجال التعليم، ودور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال وضع الدستور وتطبيق سيادة القانون وبرنامج الأمن، ودور مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، ودور وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في وضع المعايير في مجال حقوق الإنسان والقوانين الإنسانية. والكثير من هذه الأنشطة تتعلق ببناء القدرات ووضع المعايير وتكتسي أهمية في إطار جهود الحكومة فيما يتعلق بسيادة القانون والإدارة الرشيدة.

١٠٠- وينبغي لوكالات الأمم المتحدة الرئيسية أن تنظر في نقل مكاتبها القطرية إلى الصومال في أقرب وقت ممكن. وسيكون ذلك ممكنا بتشييد مزيد من المكاتب وأماكن الإقامة الآمنة للموظفين في مناطق أكثر أمنا في البلد. فالمطلوب هو وجود الإرادة السياسية. وهناك كثير من المناطق الصعبة في العالم التي قد يكون وضعها الأمني أكثر خطورة، ورغم ذلك ففيها مكاتب مكتملة للأمم المتحدة.

١٠١- ويرحب الخبير المستقل بأن الممثل الخاص للأمين العام للصومال نفسه يؤيد نقل مكتبه إلى الصومال، وقد شرع في اتخاذ تدابير في هذا الصدد، ويقترح نقل وحدة حقوق الإنسان أيضا. وعلى أي حال، ينبغي نقل موظفَيْ الوحدة إلى مناطق أكثر أمنا في الصومال في أقرب وقت ممكن وزيادة عدد الموظفين. وفي عام ٢٠٠٩، ورغم الوعود الكثيرة، لم تكن هناك أي زيادة للموظفيْن الاثنين، وهذا عدد قليل جدا لتغطية بلد مثل الصومال. وينبغي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان نفسها أن تنظر في وجود مكتمل لها في الصومال، لأنه بإمكانها فعل الكثير لتعزيز حقوق الإنسان في ذلك البلد، بما في ذلك رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والتدريب وبناء قدرات المؤسسات القادرة على توفير حماية حقوق الإنسان.

١٠٢- ويرحب الخبير المستقل بتعيين خبير استشاري دولي من قبل المفوضية السامية لحقوق الإنسان/وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في نيروبي لتقييم الجدوى من إجراء تقييم وثائقي أولي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الماضي والحاضر، باعتبار ذلك وسيلة للمضي قدما فيما يخص الإفلات من العقاب والمساءلة. ويأمل في إجراء متابعة نشطة للتوصيات ويؤكد مجددا على ضرورة وإنشاء آلية مناسبة

لمكافحة الإفلات من العقاب ومساءلة مرتكبي ما يُحتمل من جرائم حرب وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

١٠٣- ويعرب الخبير المستقل عن قلقه إزاء تعليق المساعدات الإنسانية، ولا سيما وقف توزيع المواد الغذائية في أعقاب القيود التي فرضتها الجماعات المسلحة المتطرفة على المساعدات الإنسانية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل جهودها لإبقاء الأزمة الإنسانية الطويلة الأمد في الصومال تحت التركيز الدولي. ويكرر دعوته مجلس حقوق الإنسان إلى إعادة النظر في عقد دورة استثنائية بشأن الصومال ويدعو المكلفين بولايات مواضيعية في إطار الإجراءات الخاصة إلى النظر في التركيز على الجوانب المتعلقة بولاياتهم في الحالة في الصومال.

١٠٤- ونظرا إلى الظروف الخاصة للصومال، يحث الخبير المستقل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على النظر في توسيع نطاق المرافق التعليمية لتشمل مرافق ما بعد المرحلة الثانوية لفائدة اللاجئين الصوماليين. وستكون الصومال بحاجة إلى أشخاص مدربين لشغل الوظائف الحكومية التي ستنشأ عندما تتغير الظروف. وينبغي أن تسعى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أيضا إلى توفير مزيد من منح الدراسات العليا للاجئين الصوماليين.

واو - للمجتمع الدولي

١٠٥- ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد بدرجة كبيرة دعمه المالي والتقني للحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل الوفاء بمسؤولياتها الكثيرة التي تتجاوز قطاع الأمن. وتحتاج الحكومة إلى الدعم لإجراء الإصلاحات الأساسية الرامية إلى إقرار سيادة القانون والإدارة الرشيدة. ونجاحها في هذا الصدد أمر أساسي لنجاحها في تقوية دعم الشعب لها، في حين أن هذا الدعم سيساعد بدوره على مكافحة التمرد.

١٠٦- ويحث جميع الحكومات المانحة على الاستجابة بسخاء للنداء الموحد الذي وجهته وكالات الأمم المتحدة من أجل الحصول على أموال لتنفيذ أنشطتها في الصومال. وقد ساء الخبير المستقل أن يعلم أن هذه الأنشطة ظلت تعاني من نقص كبير في التمويل في عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أوجه النقص الكثيرة، فإن الأمم المتحدة تقوم بعمل هائل في الصومال في مواجهة الصعاب الجمة. وهي تشكل شريان الحياة الرئيسي للكثير وتستحق المساعدة الكافية. وعلاوة على ذلك، يدعو جميع الحكومات إلى توفير المنح الدراسية للطلاب من اللاجئين الصوماليين. ذلك أن الصومال ستكون بحاجة إلى هؤلاء الطلاب عندما ينعم البلد من جديد بالسلام.

١٠٧- وتظل القرصنة وتدفقات المهاجرين من أصول مختلفة وما يتصل بذلك من اتجار بالبشر وإرهاب شواغل رئيسية في بونتلاند وصوماليلاند. وعلى نحو ما حذر منه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن استمرار عدم الاستقرار في الصومال يحول شرق أفريقيا إلى "منطقة اقتصادية حرة لكل أنواع الاتجار - الاتجار بالمخدرات والمهاجرين والأسلحة"(٥). ومن ثم، يحث الخبير المستقل المجتمع الدولي على التعامل مع الحقائق على أساس هذه الظواهر بالجدية التي تستحقها. ففي الصومال، هناك الآلاف من الشبان والفتيات العاطلين، وغير المتعلمين، واليائسين. وفي هذا السياق، فإنه من غير المحتمل أن تكون الجهود المشتركة للقوى البحرية لمكافحة القرصنة عسكريا كافية لوقف هذا الخطر. لقد حان الوقت لاستكشاف وتنفيذ نهج شامل يتضمن حلا سياسيا واقتصاديا حقيقيا للصومال.

زاي - للاتحاد الأفريقي/بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

١٠٨- يشيد الخبير المستقل بالجهود المحمودة التي بذلتها قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل حماية المنشآت الرئيسية في مقديشو وحولها في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وما دامت الحكومة الاتحادية الانتقالية تلقى الدعم من المجتمع الدولي باعتبار ذلك أفضل خيار للتعامل مع الحالة في الصومال، فليس هناك أي بديل آخر. ولذا، يدعو جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي إلى تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويدعو، بوجه خاص، جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي تعهدت بتقديم قوات لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى الوفاء بتعهداتها من أجل تمكين البعثة من الوصول إلى القوام المأذون به.

١٠٩- وفي ضوء استمرار مزاعم ارتكاب قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، يوصي الخبير ببذل جهود لزيادة امتثال القوات للمعايير الأساسية في هذه المجالات. وينبغي لها، على وجه الخصوص، أن تتيقن من عدم توجيه قصف عشوائي تحت أي ظرف من الظروف، للمناطق المأهولة بالسكان.

---

(٥) Address by Antonio Maria Costa to the Security Council on 8 December 2009. Available from http://www.unodc.org/unodc/en/about-unodc/speeches/2009-08-12-africa-under-attack.html.